

التراث اللغوي العربي

(بين سندان الأصالة و مطرقة المعاصرة)

الدكتور : محمد بوعمامة

قسم اللغة العربية

جامعة باتنة (الجزائر)

Résumé :

L'objet de cet article est la binarité : patrimoine linguistique arabe et modernisme. Entre l'otonomie et l'ouverture sur l'autre, on s'englobe sur soi ou on découvre la continuité.

Le modernisme n'est pas tout à fait en clos envers le patrimoine linguistique , ni envers les efforts des anciens. Et c'est ainsi qu'on s'impose réellement à duo:

-le premier est contre toute tentative de renaissance basée sur les stratégies occidentales contemporaines.

-le deuxieme est largement pour, et ouvert sur la linguistique moderne pour ne pas enterrer ce patrimoine dans ses sources.

La fertilité du modernisme, base sur laquelle on espere construire un avenir linguistique provenant du passé pour désigner et enrichir la pensée linguistique. Pour ce but , on exige l'existence du chercheur model possedant le contenu du patrimoine et les données de la recherche linguistique contemporaine.

ملخص :

موضوع هذا المقال ثنائية الموروث والحدائثة في مجال اللغة، ورصد للعلاقة بينهما على أساس الاستقلال الذي مفاده الانغلاق على الذات والركود، أو الانفتاح الذي يحفظ لهما الديمومة والشيوخ. لقد تعين أن الأصالة لا تعني الانغلاق ونبذ كل موروث، كما أن الحدائثة لا تعني إهدار جهود القدامى، لكن واقع الحال يبرز تيارين متناقضين:

-الأول: معاد لكل وافد من الغرب، ولذلك يطعن في كل المحاولات الجادة لإعادة قراءة التراث اللغوي وفق مناهج معاصرة.

-الثاني: منفتح على اللسانيات الحديثة، وجار على على الموروث القديم حتى لا يبقى الدرس اللغوي مدفوناً في بطون المدونات.

يتأسس واقع الفريق الثاني على خصوبة الحدائثة لإرساء دعائم المستقبل اللغوي على أصول الماضي، وإنما الإشكال في إيجاد الباحث الملم بالتراث ومعطيات البحث اللساني المعاصر.

لقد تباينت نماذج القراءات المسلطة على التراث اللغوي – بوصفه رسالة لسانية قائمة – وهذا التباين له أسبابه ودواعيه . فدعاة الأصالة – وباسم المحافظة على الموروث – ألفيناهم يدعون إلى عدم الاكتفاء بغلق الأبواب، بل يطلبون أيضا سد النوافذ ، حتى لا يتسرب إلينا بصيص من نور أو نسمة من هواء . وأما دعاة الحداثة – وباسم التفتح والعالمية – فيدعون إلى عدم الاكتفاء بفتح النوافذ واسعة ، والأبواب على مصاريعها ، بل إنهم يدعون صراحة إلى نزع السقوف أيضا .

بيد أنه غدا مقررا أن الأصالة في المعارف المتصلة بالعلوم الإنسانية لا يمكن أن تعني الاكتفاء بنفسها والانغلاق على الذات دونما سعي من أجل التطور ، كما غدا مقررا أن الحداثة لا يمكن أن تعني الانسلاخ عن التراث وإهدار ما بناه الأقدمون .

وفي هذا الإطار تنتزل علاقة اللسانيات الحديثة بالتراث اللغوي العربي ، إذ فرضت عليه حركة جديدة نحو اكتساب مزيد من المعارف ، وتصحيح بعض أساليب الفكر ، على أن يتم ذلك في نطاق حركة ذاتية تسعى إلى بلورة المناهج والممارسات ، وإلى حمل التراث على المنظور المتجدد ، حتى يتسنى لها تأصيل البحث اللساني المعاصر في الموروث اللساني العربي .

وهكذا أصبحت مقولة الحداثة عند اللغويين العرب المعاصرين أكثر إخصابا لأنها ((تنتزل لديهم متفاعلة مع اقتضاء آخر يقوم مقام البديل في التفكير المعاصر. وهذا الاقتضاء مداره التراث من حيث هو يدعوهم إلى قراءته على حد عبارة المنهجية الراهنة ومعنى ذلك أن

العرب يواجهون تراثهم لا على أنه ملك حضوري لديهم ، ولكن على أنه ملك افتراضي يظل بالقوة ما لم يستردوه، واسترداده هو استعادته واستعادته حملة على المنظور المنهجي المتجدد وحمل الرؤى النقدية عليه)) (1).

ومن هنا أصبحت قراءة التراث اللغوي بالنسبة للغويين العرب المعاصرين ، تأسيسا للمستقبل على أصول الماضي ، وإبرازا لنصيب حضارتهم في إثراء الفكر اللغوي الحديث .

على أن إعادة قراءة التراث – بهذا التصور – لا تعني بالضرورة تبني أحكام مستوحاة من مناهج النظر اللغوي الحديث ، ومحاولة إسقاطها على التفكير اللساني القديم ليفضي ذلك إلى الحكم على التراث بالفوضى المنهجية المطلقة ، انطلاقا من مبدأ الشمولية وعدم التخصص .

ومن هنا ، فإن أول حقيقة يجب إدراكها – في هذا السياق – هي أن الاختلاف بين التفكير اللساني العربي القديم والتفكير اللساني المعاصر هو أصلا اختلاف إبستمولوجي ، ومن ثم فإن إعادة القراءة ((يجب أن تتطلق من أن الفكرين نمطان مختلفان ، وعلينا بادئ ذي بدء أن نؤكد على أن اختيارنا لهذا النمط أو ذاك له دوافع علمية صرفة . فتقديس مقولات الأقدمين موقف خاطئ ، والانطلاق من فرضيات البحث العلمي المعاصر موقف خاطئ أيضا . ذلك أن التأكيد على صحة مقولات الأقدمين أو مقولات المعاصرين يجب أن يكون دوما تأكيدا نسبيا، وإلا أصبح خطاب الباحث خطابا إيديولوجيا)) (2).

وانطلاقا من فرضية التأكيد النسبي لصحة مقولات الأقدمين أو مقولات المعاصرين يتوجب على الباحث العربي المعاصر عبور الزمان للنشر عن العرب الأقدمين، وعبور المكان للنقل عن الغربيين ، وذلك

بمحاورة التفكير اللساني العربي القديم والبحث اللساني المعاصر ، أملا في اكتشاف ما هو جدير بالاكشاف في هذا الفرع من العلوم الإنسانية .

غير أن هذه المحاورة لا نجدها إلا عند قلة قليلة من الباحثين الذين يتوفرون على إلمام واسع بالتراث ، وعلى دراية واسعة بمعطيات البحث اللساني المعاصر ، وأما الباقي فإما ناشر لقديم غارق فيه ، وإما ناقل لحديث مولع به ، حتى ليخيل إلينا أننا أمام مدرستين متصارعتين ، على الرغم من أن كل لفيف منهم يدعي بأنه حامل لواء العروبة والعربية على حد سواء .

إذا كان الدرس اللساني الحديث قد عرف طريقه إلى العربية ترجمة وتأليفا ، ووجد من يمهده له السبيل ليكون علما خالفاً يقوم على أنقاض القديم ، فإنه – بالمقابل – وجد من يواجهه ويرفضه ، على اعتبار أن هذا الجيل ((اشتدت فتنته بالحضارة الغربية ، وبكل ما يصدر عنها من علوم ومعارف ، وأنماط في الفن والثقافة والسلوك ، فصغر في عيوننا ما خلف أسلافنا من تراث وما جروا عليه من آداب وتقاليد ، وصار كل ذلك في وهمنا من سمات التخلف ، وعظم في عيوننا ما نرى أهل الغرب عليه ، فصار قصارى ما يطمح إليه دعاة الإصلاح أن نقلدهم فيه ، واختلط علينا الأمر ، فصرنا لا نفرق بين النافع والضار ، وبين ما تميزوا به مما كان سبب رفعتهم وعلو شأنهم ، وما خالطه من عناصر الضعف والانحلال التي أخذت تتسرب إلى حضارتهم في القرن الأخير، لتنتهي بها إلى ما تنتهي إليه كل الحضارات من فناء ، على ما قضى الله في سننه من مداولة الأيام بين الناس)) .(3)

هذا هو إذن فهم أنصار القديم لكل علم أو فن وافد من الغرب ، وهذا هو موقفهم الذي يعد الدكتور محمد حسين أحسن ممثل له . فلقد ناصب هذا

الرجل العداء لكل شيء مجتلب من الغرب، على الرغم من إيمانه بأن ((
تعارف الناس، وتبادل الحضارات حقيقة واقعة وسنة جارية)). (4) ، ولكن إذا
تعلق الأمر بعلوم الأدب أو علوم اللغة ، فإن نقل مناهج النظر الحديث
ومحاولة إسقاطها على التراث ، يعني ((انحلال الأمة التي تحاوله ،
وذوبانها في الأمة التي تقلدها إن نجحت في هذا التقليد ، أو سقوطها في هوة
الضياع والعدم إن فشلت فيه)). (5)

وهكذا راح هذا الباحث يطعن في كل محاولة جادة لإعادة قراءة
التراث ، وفي كل الجهود التي بذلها باحثون أكفاء ، تخرجوا في أكبر
وأعرق الجامعات العالمية ، بل إنه اعتبر مثل هؤلاء الباحثين المجددين نقمة
على التراث العربي بصفة عامة ، وعلى التراث اللغوي بصفة خاصة . فهم
— في زعمه — مجرد غربان ناعقة ، تردد ما لا صلة له بتراثنا ، بل هم
أذئاب المحافل الماسونية التي لا ترى للعرب أية منقبة حميدة . يقول : ((
وقد وقع دعاة التغريب في علوم اللغة العربية ، الذين ينادون بالحدو على
نظام الغربيين والنسج على منوالهم ، تحت تأثير فئتين : الفتنة بحضارة
الغرب وثقافته ، والفتنة بالدعوة العالمية ، التي هي في الحقيقة فرع منها ،
لأنها صادرة عن الغرب . وقد نشأت هذه الدعوة في العصر الحديث ، وهي
في مختلف صورها ومعانيها تصدر عن مبدأ فاسد يجهل سنن الله في خلقه
أو يتجاهلها ، لأنها تدعو إلى توحيد أمم الأرض التي اقتضت إرادة الله
وحكمته أن يكونوا أمما وشعوبا وقبائل ، وهي جميعا تصدر عن الأصل الذي
تصدر عنه الماسونية ، على ما هو ثابت من أنها أخطر أجهزة الصهيونية
العالمية ... وقد تفرع عن هذه الدعوة العالمية فروع كثيرة تستهدف تمييع
الولاء والعصبية للدين وللوطن القومي ، وتلبس أثواب البحث العلمي في

بعض الأحيان ، من مثل الدراسات المقارنة على اختلافها ، في الدين وفي القانون وفي الأدب وفي اللغة ، و(علم اللغة العام) الذي يسميه الغربيون (General Linguistics) واحد من فروع هذا التصور ((. (6)

وعليه ، فإن دعاء التغريب في فقه اللغة – كما يقول – يتعمدون اختلاق المشاكل والمبالغة في التهويل من شأنها ، بل إن المسائل العلمية تحولت في كتبهم إلى مشكلات ، وبخاصة عندما اتصل هؤلاء بدراسة المستشرقين للغات السامية ، ودراسات الغربيين للغاتهم الحديثة والقديمة ، فراحوا يفكرون بغير اللغة العربية ، ويصوغون تفكيرهم في قالب غريبة، وهؤلاء هم ((ممن أجازوا إلى فرنسا وإنجلترا ، فأقاموا بها مدة ، ثم رجعوا إلى بلادهم ينكرون الميراث العربي بجملته ، في لغته وعلومه وآدابه ، ويقولون : ما هذا الدين القديم ؟ وما هذه اللغة القديمة ؟ وما هذه الأساليب القديمة ؟ ويمرون جميعا في هدم أبنية اللغة ونقض قوامها ، وتفريغها ، وهم على ذلك أعجز الناس عن أن يضعوا جديدا ، أو يستحدثوا طريفا ، أو يبتكروا بديعا . فهم فئة من شبابنا قد أخذوا بغير أخلاق هذا الدين ، ورضوا ما لا يرضاه أهلهم ، فهؤلاء مهما كثروا لا يستطيعون أن يحدثوا حدثا ، بل يفتنون والجماعة باقية ، وينقصون والأمة نامية ، ويذهبون إلى رحمة الله ، ومن رحمة الله أنهم لا يعودون ثانية)) . (7)

وعلى هذا النحو استمر الدكتور محمد حسين في دفاعه المستميت عن التراث (منصفا حينا ومتعصبا حينا آخر) ، كما استمر في هجومه الشرس على الحداثة ، مستعرضا آراء بعض الأقطاب في الدرس اللغوي الحديث ، أمثال : صبحي الصالح في كتابه : دراسات في فقه اللغة ،

وإبراهيم أنيس في كتابيه : الأصوات اللغوية ، ومن أسرار اللغة (مع ملاحظة أن محمد حسين يسمي إبراهيم أنيس : الرائد الأول لدعاة التغريب في فقه اللغة العربية) ، ومحمد عيد في مقاله : دراسة النحاة للغة ، وعبد الغفار حامد هلال في مقاله : تفسير بعض مشكلات العربية الفصحى . قلت ، راح يستعرض آراء هؤلاء وغيرهم في قالب نقدي لاذع . فهو لا يجد في كلامهم إلا تحاملا على التراث ، وإنقاصا من قيمة السلف ، ويجد فيه – بالمقابل – إعلاء لشأن الدرس اللغوي الحديث وإشادة بأعلامه وأقطابه . ولما كان فريق من المحدثين قد انبرى إلى إعادة النظر في بعض مفاهيم قواعد اللغة العربية ، وإلى تهذيب النحو أو تجديده ، انطلقا مما هو ملاحظ على مستوى الكفاءة اللغوية لدى المتكلم العربي المعاصر ، وجدنا الدكتور محمد حسين يقف بالمرصاد أمام كل الدعاوى التي نهجت هذه السبيل ، على أساس أنها تهدم أكثر مما تبني ، وتبهم أكثر مما تبين . وقد لخص رأيه في ذلك بقوله : ((والدعوى التي ينادي بها دعاة التطوير على نمط الدراسات اللغوية الحديثة باطلة من وجهين :

هي باطلة أولا : لأنها تتجاهل سنة الله حين خلق الناس شعوبا وقبائل ، وكان من آياته وسننه فيهم اختلاف ألسنتهم . وطبيعي حين تختلف الألسنة أن تختلف القواعد . لأن القواعد التي تنظم كل لغة – بل كل مجتمع – تتبع من واقعها وتلائم طبيعتها ونظامها . ومحاولة توحيد القواعد والنظم في اللغات أو الجماعات البشرية على وجه العموم...مما تسعى إليه الصهيونية العالمية ، حتى تتحل الروابط التي تقوم عليها المجتمعات البشرية المختلفة ، فلا يبقى على وجه الأرض مجتمع متماسك غير المجتمع الإسرائيلي .

والوجه الآخر : أن أصحابها حين عاينوا الداء لم يصيبوا الدواء ، رأوا ضعف الجيل الناشئ في اللغة العربية وانصرافه عن تراثها وعجزه عن تذوق أساليبها وروائع آدابها ، فظنوا أن العلة في قواعد هذه اللغة . والحقيقة أن العلة في الذين يعلمون القواعد والذين يتعلمونها ، فكلاهما مقصر، وكلاهما مبتلى بما ابتليت به الأمة العربية في سائر مناشطها من العجز والتفريط وضعف الهمم ((8).

وأما إذا جئنا إلى الباحثين العرب المحدثين الذين اتصلوا بالدرس اللغوي الحديث ، إن عن طريق التلمذ على أيدي كبار الألسنيين في الجامعات الغربية ، وإن عن طريق قراءة المترجم من الكتب والأبحاث الأكاديمية في المجالات المتخصصة ، فإننا نجدهم يقرون بأن درس العربية بمعزل عما أفرزته اللسانيات الحديثة من مناهج وطرائق في الدرس والتحليل يشكل عائقاً أمام تطور الدرس اللغوي العربي ، ويظل تزدادا لما هو موجود في بطون المدونات القديمة .

وأول رأي يطالعنا – في هذا الشأن – هو رأي الدكتور عبده الراجحي في مقدمة كتابه: النحو العربي والدرس الحديث ، وهو الكتاب الذي يعرض فيه منهجين لغويين حديثين هما : المنهج الوصفي ، والمنهج التحويلي ، وذلك بتتبع أبرز معالمهما واتجاهاتهما ، شارحاً كيفية الاستفادة منهما في إعادة قراءة التراث النحوي العربي، وهو عمل لا يقوم به إلا الواعي الحصيف بأصول النحو العربي ، ومعطيات الدرس اللساني الحديث . يقول : ((فهذا بحث في المنهج ، وهو أيضاً بحث عن منهج . ونحن أحوج ما نكون إلى البحث في المنهج وبخاصة عند نحاة العربية ، لأن هذا النحو

— أولاً — له من التاريخ ما لا نعرف عن نحو آخر في لغة من اللغات ، ولأن هذا النحو — ثانياً — قد كثر فيه الحديث في السنوات الأخيرة كثرة أدت إلى شيء من الاضطراب ولا تزال ، حين يذهب ذاهبون إلى التمسك بكل ما جاء فيه ورفض كل ما يقدمه المحدثون ، وحين يذهب آخرون إلى ترك جل ما فيه والتوجه إلى الدرس الحديث ((9).

هذا ولم يخف الباحث أن مناهج الدرس اللغوي الحديث قد اعترأها تطور كبير ، ومن ثم فمواكبة هذا التطور صار حاجة ملحة بالنسبة للباحث العربي المعاصر ، حتى يتسنى له وضع النحو العربي في إطاره الجديد ، من حيث مادته ومنهجه ، ويتضح ذلك في قوله : ((على أن علم اللغة الحديث شهد تطوراً هائلاً منذ أوائل هذا القرن (القرن العشرين) ، واستقرت أصوله فيما يعرف بالمنهج الوصفي ، وحاول علماءنا الذين اتصلوا بهذا المنهج أن يبحثوا النحو العربي بحثاً جديداً وأن يطوره على ضوء ما يصل إليه التقدم الإنساني في هذا المجال . غير أن هذا المنهج الوصفي ما لبث أن تغير تغيراً أساسياً في السنوات القليلة الماضية حين عاد اللغويون إلى اعتبار العقل الإنساني مصدراً ضرورياً من مصادر الدرس اللغوي ، وظهر منهج جديد لا يزال يتطور كل يوم ، وهو ما يعرف الآن بالمنهج التحليلي)) (10) وهكذا راح الباحث يتتبع هذين المنهجين واصفاً وشارحاً ، ومستعرضاً معالمهما الكبرى منذ النشأة وإلى آخر ما وصلت إليه من تطور ، لينتهي به البحث إلى عرض الجوانب التحليلية في النحو العربي ، وتم كل ذلك بوعي علمي بارز ، وبدقة منهجية واضحة .

وثاني رأي يطالعنا — في ها المقام — هو رأي الدكتور نهاد الموسى في مقدمة كتابه: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي

الحديث، وذلك بقوله: ((بدأ هذا البحث من مطلب ضروري قام في نفس صاحبه : أن درس العربية من الجانب العربي وحده يظل منقوصا . وأنه لا بد لنا ، في هذه المرحلة من استئناف النظر، أن نتبصر فيما بلغه الدرس اللغوي الحديث من آفاق)) .(11)

وانطلاقا من هذه الحقيقة راح الباحث يتحسس معالم اللسانيات الحديثة في مصادرها ، ويتلمس معطياتها من خلال سبر أهم الاتجاهات والمناهج التي قامت عليها ليخلص إلى تصور شامل أعانه على وضع النحو العربي على محك هذه المناهج والاتجاهات ، ويؤسس لقراءة جديدة قوامها استثمار كل ما من شأنه أن يضيف إلى التراث ما هو بحاجة إليه من إضافة ، أو يعدل ما هو بحاجة إليه من تعديل .

وعلى الرغم من أن الباحث يشير إلى أن مقابلاته قامت في مواطن كثيرة على أمثلة للنحويين العرب تتلاقى أصولها مع أصول في مناهج النظر اللغوي ، إلا أنه يصرح بأن مثل هذا العمل غير مستحب ، على أساس الاختلاف الموجود بين الثقافتين العربية والغربية ، مع تأكيدهِ – بالمقابل – أن هناك مسوغا يبيح له مثل هذه المغامرة . يقول : ((وأنا عارف بالمفارقة المستهجنة الناجمة عن المقابلة بين منهج النظر النحوي عند العرب ومناهج النظر اللغوي الحديث ، لما اكتنف كلا منهما من ظروف مغايرة وسياق تاريخي ثقافي خاص . ولكن لي في منهج التحليل التقابلي الذي يجازف بالمقابلة بين لغات لا تربطها علاقات الأسر اللغوية المتعارفة مستأنسا ، فإنه إذا كانت تلك المقابلة تهيء ضربا من المدارس يعين على فهم الظاهرة

اللغوية ، فإن هذا اللون من المقابلة قد يعين على فهم طبيعة ((النظر)) في الظاهرة اللغوية ((12)).

وبعد أن يستعرض الباحث آراء سابقه في هذا المجال ، والجهود التي بذلها في استقراء التراث ، وعرض أهم قضاياها على محك مناهج درس اللغوي الحديث ، مشيدا بالقيمة العلمية لهذه الآراء ، ومدى إخلاص أصحابها فيها ، يخلص إلى أن ((وضع النحو العربي في إطار جديد يتقابل فيه القديم العربي والحديث الغربي يسعف في تجديد إحساسنا بالنحو العربي في مفهوماته ومنطلقاته وأبعاده بعد طول إلف به في لغته الخاصة ومصطلحه الخاص ومنهجه الداخلي)) . (13)

وثالث رأي نسوقه في هذا المقام هو رأي الدكتور أحمد المتوكل ، الذي لا يختلف اثنان في كونه رائد درس اللساني الحديث في الوطن العربي. فلقد كرس هذا الرجل جل أعماله لإعادة قراءة التراث وفق ما تقتضيه المنهجية الراهنة ، ووضع في ذلك مؤلفات وأبحاث تشهد على علو كعبه في مجال البحث اللساني المعاصر.

ونكتفي – هنا – بعرض رأيه القاضي بضرورة استثمار الباحثين العرب المعاصرين لمناهج النظر اللغوي الحديث ، وإسقاط صرامتها المعرفية ودقتها المصطلحية على التراث ، وذلك بغرض فهم الفكر العربي القديم ، وإعادة بنائه على أسس قويمه . يقول عن الدراسة التي قام بها سنة 1982 م : ((سعينا فيها إلى إرساء أسس منهجية تمكن من فهم الفكر اللغوي العربي القديم ومن مقارنته بما أفرزته – وتفزره – الدراسات اللسانية الحديثة من نظريات ، ومن استثماره ت عند الحاجة – في وصف اللغة العربية . ونشير – ونحن منطلقون – إلى أن جهود هذه الزمرة من

اللسانيين لا يذكرها ذاكر من أولئك الباحثين غير اللسانيين الذين اختصوا في الحديث عن مناهج التعامل مع التراث . ولا يسعنا أمام هذا الصمت إلا أن نقف موقف المتسائل المستغرب ، إذ من المعلوم أن أبسط المبادئ المنهجية يحتم على المشتغل بالمناهج أن ينطلق – متبنياً أو منتقداً أو رافضاً – من

المحاولات التي قيم بها في المجال الذي يبحث فيه (((14).

هذا بالإضافة إلى ما تحفل به الجامعات العربية من باحثين شقوا طريقهم نحو الحداثة عن وعي ودراية ، وما تحفل به المكتبات العربية من أبحاث نهجت هذه السبيل ، على الرغم من التباين الواضح بين باحث وآخر ، وبين مدرسة وأخرى . ولكن ، لعل ذلك يسهم – في نهاية المطاف – في إرساء دعائم مدرسة لسانية عربية حديثة ، موحدة من حيث الفكرة والمصطلح والمنهج .

الموامش والمراجع

- 1 — عبد السلام المسدي : التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، الطبعة الثانية 1986 م ، ص 11 — 12
- 2 — بوجمعة الأخضر : التفكير اللساني العربي القديم (تساؤلات حول إعادة القراءة) ، ضمن كتاب : قضايا المنهج في اللغة والأدب ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 1987 م ، ص 37
- 3 — محمد محمد حسين : فقه اللغة العربية بين الأصالة والتغريب ، ضمن كتاب : مقالات في الأدب واللغة ، مؤسسة الرسالة ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1986 م ، ص 63
- 4 — نفسه
- 5 — نفسه ، ص 65
- 6 — نفسه ، ص 70
- 7 — نفسه ، ص 78
- 8 — محمد محمد حسين : تطوير قواعد اللغو العربية ، ضمن كتاب : مقالات في الأدب واللغة ، ص 43 — 44
- 9 — عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1988 م ، ص 5
- 10 — نفسه

- 11 – نهاد الموسى : نظرية النحو العربي (في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث) ، دار البشير – مكتبة وسام ، الأردن ، الطبعة الثانية 1987 م ، ص 11
- 12 – نفسه ، ص 22 – 23
- 13 – نفسه ، ص 25
- 14 – أحمد المتوكل : المنهج الوظيفي ، ضمن كتاب : قضايا المنهج في اللغة والأدب ، ص 19

